2024 نيسان مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 4
April 2024 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 4
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

السلطة في العراق وفكرة تداولها السلمي في العهد الملكي والبرلماني

م.م سريد فهمي يعقوب
الجامعة العراقية - كلية العلوم الإسلامية

المستخلص

أن ما أل اليه بحثنا من احداث وتداعيات تاريخية وسياسية عن فكرة التداول السلمي للسلطة في النظام الملكي والبرلماني في العراق وتأسيس الدولة العراقية الحديثة من القرن التاسع عشر وتنصيب أول ملك على العراق هو الملك فيصل الاول وحكومته البرلمانية وذلك بعد احداث ثورة العشرين الخالدة وتشكيل أول دستور عراق سنة 1925 ومن ثم تداعت الاحداث بانتقال الحكم بعد وفاة فيصل الاول الى ابنه غازي ملكا على العراق وتكليفه بتشكيل حكومته البرلمانية وصولا الى تنصيب الملك الصغير فيصل الثاني ملكا على العراق بعد وفاة والده الملك غازي بحادث السيارة وتشكيل حكومته البرلمانية بوصاية خاله الامير عبد الاله مرورا بالإطاحة بالحقبة الملكية لثورة 14 تموز 1958.

كلمات مفتاحية : السلطة ، تداول سلمي ، الملكي

Power in Iraq and the idea of its peaceful transfer during the monarchy and parliamentary era

A L. Sareed Fahmy Yaqoub
Iraqi University - College of Islamic Sciences

ABSTRACT

Our study investigated the events and historical and political repercussions of the peaceful circulation of power in the monarchy and the parliamentary system in the lraq, as well as the establishment of the modern Iraqi State from the 19th century and the inauguration of the first king of lraq, king faisal l and his parliamentary government, after the creation of the first Iraqi Constitution in 1925, however, the events changed in line with the rule after faisal l's death to his son, Ghazi, as king of lraq, and assigned him to form his parliamentary government, leading to the inauguration of little king faisal ll as king of lraq after the death of his father, king Ghazi, in a car accident thereby led to the formation of his parliamentary government as trustee of his uncle prince Abdul-Elah, through the royal era of July revolution 14 1958.

Keywords: power, peaceful circulation, royalty

المقدمة

بات الأمر ظاهراً بأن لا يوجد في أي بلد من البلدان يخلو من دون دستور. الذي يعتبر القانون الأعلى بتنظيم شؤون البلاد الداخلية أو الخارجية. باعتبار أن الحياة الدستورية أضحت قائمة في عمومها وشمولها وفي جميع أنحاء العالم كما أن الحياة الدستورية بحال وصفها تنقسم إلى شقين الشق الأول. هو الشق النظري الذي أستهل بتهيء مسودة الدستور للدولة. لإثبات إقرارها و يولجها حيز التنفيذ. أما الشق الثاني يعتبر التطبيق العلمي الذي يتصل بتطبيق الدستور علوه وسموه في الدولة وبذلك تتحقق الحياة السياسية والقانونية ودستورية القوانين. وبما أن السلطة السياسية قد ترتبط بحد بعيد من الحياة السياسية أو تكون هي السلطة السياسية القائمة بمفهومها وبذاتها. لذا تفان القائمين للسلطة عليها وأن يصبحوا قد شغلوا هذه المناصب بصورة شرعية ومشروعياً وفق مبدأ (فكرة التداول السلمي للسلطة) لتوحيد آليات منظمة للمنصب السياسي إلى أخر سواء كان شاغل المنصب ملكاً أو أميراً أو رئيسا ووزراء في الأنظمة (الملكية أو الرئاسية أو

البرلمانية أو شبه رئاسية) على الترتيب المتبع في هذه الأنظمة. أن الأفكار الديمقراطية الحديثة هي تكون أحدى مبادئ الديمقراطية ومقوماتها التي تعبر عن معناها في أمكانية الضمان للأفراد والمساواة بينهم عبر وجود آليات متبعتاً تكفل التكافؤ للوصول إلى السلطة. وما جرى من احداث ثورية من اجل تغير السياسات المتبعة والنهوض بالواقع الديمقراطي لتأسيس الدولة العراقية الحديثة. وما سنتقدم به في بحثنا هو فكرة التداول السلمي للسلطة في العهد الملكي و البرلماني كل ما يكفل فكرة تداولها السلمي لسدة الحكم وهذا سيكون في المبحث الاول فكرة تأسيس الدولة لعراقية وتتويج الملك فيصل الأول وتوليته عرش العراق عام 1921 وفكرة اقامة القانون الاساسي سنة 1925. ونعقد في المبحث الثاني تشكيل الوزارة واستقالتها وفكرة تولي الملك غازي عرش العراق وفكرة تولي فيصل الاول عرش العراق الى قيام ثورة 14 تموز عام 1958 وانهاء الحقبة الملكية.

أولا: أهمية الموضوع:

تتبع اهمية هذا الموضوع في مجمل الامور الاتية:.

1- اتصال الموضوع بمجريات قانونية وتاريخية.

2- ارتباط الموضوع بالقانون الاساسي وانشاء أول دستور عراقي.

3- زيادة المتلقي لمعرفة كيفية تم تأسس الدولة العراقية الحديثة.

ثانيا: أهداف البحث:

يهدف بحثنا هذا الى اجراء عملي وتقصي وتحديد حقيقي لأنشاء الدولة العراقية الحديثة وبيان مجمل الاحداث والمجريات التي مرت بها الدولة العراقية منذ التأسيس في فترة الاحتلال البريطاني للعراق الى مجريات انهاء الحقبة الملكية.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع البحث:

1- رغبتي في اجراء بحث علمي يتعلق بتأسيس الدولة العراقية ونظامها الملكي الذي مر عليه مئة عام منذ تأسيسه.

2- المساهمة في نشر اراء القانونيين ومؤرخي التاريخ.

3- قلة الكتب والمصادر التي تناولت هذا الموضوع.

4- حرصي على توضيح الحقيقة البنائية في مجريات الاحداث الملكية للدولة العراقية.

5- اثراء المكتبات القانونية والتاريخية ببحث جديد يضاف اليها الى بقية المصادر ممن اثريت من كتبهم ومصادرهم القيمية من الجانب القانوني والتاريخي لينتفع به الجيل الجديد.

رابعا: مشكلات البحث:

1- ندرة الدراسات المختصة بموضوع البحث.

2- فضلا عن بعثرة الموضوعات في امهات الكتب القانونية والتاريخية.

وهذا لم يضعف من اصراري وعزيمتي في بحث مطول ودراسة الموضوع بدقة مهمة في سلسلة من الاحداث التي جرت على الدولة العراقية الحديثة.

خامسا: منهج الدراسة:

اعتمدت دراستنا على المنهج الاستقرائي ،التحليلي. ومن خلال ذلك تبنيت بالاتي:

أ- الاستقراء وجمع بما يخص موضوع بحثنا من مصادر الكتب القانونية والتاريخية والسياسية من القانونيين والعلوم السياسية والمؤرخين التاريخيين.

ب- الاستنارة بالمادة العلمية وتشخيص موطن القوة التي يمكن التكلم بها ليكون موضوعا دقيقا لا يميل للإطناب الممل ولا الايجاز المخل

ج- التحليل بالمادة العلمية ووضع كل من المحتوى المراد منه تحت عنصره طبقا لخطة البحث

سادسا: اجراءات البحث:

سأتبع بعون الله في هذه الدراسة الاجراءات التالة:

- الرجوع الى المصادر الاصلية في البحث.

- الحرص على الامانة العلمية في عزو الاقوال الى قائلها.

سابعا: خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة ان تقسم الى: مقدمة ومبحثين وخاتمة والفهارس الفنية كالاتي

المقدمة

وتشمل على:

*اسباب اخيار الموضوع

*اهمية الموضوع

*اهداف الموضوع

* مشكلات البحث

*منهج الدراسة

*اجراءات البحث

المبحث الاول: مفاهيم متعلقة بالبحث

المطلب الاول: فكرة تأسي الدولة العراقية

المطلب الثاني: اسباب وتداعيات ثورة العشرين

المطلب الثالث: تتويج الملك فيصل الاول وتوليته عرش العراق عام 1921 .

المطلب الرابع: فكرة اقامة القانون الاساسي 1925

المبحث الثاني: مفاهيم متعلقة بالبحث:

المطلب الاول: تشكيل الوزارة في النظام الملكي 1921-1922

المطلب الثاني: فكرة التداول السلمي للسلطة غازي ملكا على العراق 1933-1939

المطلب الثالث: فكرة التداول السلمي للسلطة فيصل الثاني ملكا على العراق 1939-1958

المطلب الرابع: ثورة 14 تموز 1958 وانهاء الحقبة الملكية

الخاتمة:

المبحث الأول

فكرة التداول السلمي للسلطة في العهد الملكي

قبل البدء بعملية البحث في فكرة التداول السلمي للسلطة نرى بالضرورة الوقوف عند معنى فكرة التداول السلمي للسلطة في العهد الملكي ليتسنى للقارئ الأكتناف بالموضوع علماً وسوف نقسم المبحث الأول إلى اربع مطالب أخذنا في الأول فكرة تأسيس الدولة العراقية والمطلب الثاني هو اسباب وتداعيات ثورة العشرين والمطلب الثالث تولي العرش الملك فيصل الأول أما في المطلب الرابع فكرة اقامة القانون الاساسي1925.

(المطلب الأول)

(فكرة تأسيس الدولة العراقية)

أن البداية الحقيقية للعراق الحديث كان في قرن العشرينيات حيث نقلنا هذا القرن من عالم الإمبراطورية المقدسة إلى عالم الدولة المركزية الحديثة بما لها من أحداث في منتهاه الكونية على الرغم من وجود طوائف عديدة من المذاهب والقبائل في هذه الحقبة ، وما زالت هذه الحقبة في طبيعة التطورات الاجتماعية و السياسية في العراق والمنطقة برمتها. على الرغم من وجود النجاحات والإخفاقات وما بها من حوادث و وقائع وتشكيل طبقات اجتماعية وثقافية جديدة وأنظمة حكم حديثة[1].

وهنا لابد من بيان أنه عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها أقدمت الإدارة البريطانية ببذل جهودها والتمهيد للاستمرار بحكمها المطلق للعراق على وفق منطوقها للاحتلال حكما مستمراً إلى أجل غير مسمى، وذلك عندما أصبح أرلنولد ويلسون (A.T.WILSON). مندوباً مدنيا على العراق ولم تكن الحكومة البريطانية ملمة بما تقدم علية إلى نوع الحكم الذي ترعاه في العراق بعد الوعود التي قدمتها بأنهم جاءوا محررين وليس فاتحين للبلاد ، و لكونها لم تكن جلية و واضحة لنوع الحكم المقبل للعراقيين أن الإدارة البريطانية المحتلة اعتبرت مصالحها أولا و أخيراً فوق مصالح واعتبرت مصالح العراقيين أمراً ثانوياً على وفق مصالحها من نهب وسلب ثروة البلاد الاقتصادية والمعاشية وهذا ما أقدم بحراك كبير للعراقيين ومواقفهم ضد الإدارة البريطانية مما جعل استيائهم من هذه الإدارة لانتدابها عليهم من خلال عقد مؤتمر الحلفاء المنتصرين على العثمانيين والذي انعقد في سان ريموا في إيطاليا وإقرارهم في 25 / ابريل / من عام1920م لوضع العراق وفلسطين و شرق الاردن تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

وتجدر الإشارة إلي انه عندما أعلن مخرجات المؤتمر في 3/ايار/1920بالانتداب على مسامع العراقيين أدرك حينها الشعب العراقي بأن استقلالهم يجب أن يأخذ مما جعلهم يحذون بثورة للدفاع عن حقوقهم الشرعية والمشروعية بالمطالبات والتظاهرات السلمية والانتفاضات المسلحة التي جابت مناطق العراق كافة[2] وبخاتمها كانت فاتحة الثورة في30/ حزيران / عام 1920 من الرميثة والسماوة وأدت الجهود وتضافر

[1]) فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال، المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، الفرات للنشر والتوزيع بيروت 2008.ص 18

[2]) د. جعفر عباس حميدي د. إبراهيم خليل احمد. تاريخ العراق المعاصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل . ص 22.

الكثير من فئات المجتمع في المدن العراقية ومنها بغداد والمناطق الريفية لإسقاط قرار وانتداب الإدارة البريطانية([1]).

ونتيجة لذلك فقد نجحوا نسبيا بإرغام حكومة الاحتلال البريطانية (1917-1932) ليتسنى فكرة الحكم غير المباشر للعراق ومن نتاجها هو فكرة تأسيس الدولة العراقية الحديثة بعد ما قامت به ثورة العشرين من تكبد خسائر جمة للقوات البريطانية في عموم العراق أقدمت الحكومة البريطانية باستبدال القائد العام (سير أي تي ولسن الذي كان يعرف بشدته وقسوته وتسلم مهام الامورالى السير (برسي كوكس) المعروف بالدبلوماسية والمرونة وخبرته بالشؤون الداخلية للعراق ، وقد عينت إلى جنب (برسي كوكس) السيدة (غير ترود بيل) بمهام السكرتير الشرقي لكونها كانت اليد اليمنى للسير برسي وكان لديها من الخبرة في منطقة الشرق الأوسط بعد قدومها مع القوات البريطانية وتم تعينها لأول مرة على البصرة في 1916/6/26 ومن ثم انتقلت للمكتب السياسي للسير برسي كوكس في بغداد وكان لها دور مهم وفاعل في فكرة تأريخ العراق السياسي لتكوين مؤسساته وباختيارها الشخوص وإدارة النظام الجديد حتى أطلق عليها بصانعة العروش([2]).

ولعل من المناسب أن نذكر بأن الحكومة البريطانية قد أخذت بمقترح السر برسي كوكس مقترح الانتخابات للعراقيين وأشغالهم في قانون الانتخاب العثماني لتعديله في حسن نوايا الحكومة البريطانية لبدء مرحلة جديدة للانتخابات ودعت الحكومة للنواب السابقين للولايات الثلاث في العراق بغداد، والموصل، والبصرة ومن أعضاء مجلس الأعيان العثماني كل من.- السيد طالب النقيب -عبد المجيد الشاوي - وعبد الرحمن الحيدري - وناجي شوك -وعبد الجبار الخياط - ومزاحم الباجه جي - وساسون حسقيل- وسليمان فيضي وآخرون وذلك من أجل تشكيل لجنة الانتخابات العراقية ليتم مناقشة الاسس التي تقوم عليها انتخابات المؤتمر العراقي العام لتعديل قانون انتخابات مجلس المبعوثان العثماني مما اقدم بعض المندوبين الخمسة عشر الذين يشغلون نوابا في مجلس المبعوثان العثماني في محاولة منهم بإقناع زملائهم برفض دعوة البريطانيين لتشكيل لجنة الانتخابات وقد بآت محاولاتهم بالفشل واستمرت اللجنة بأعمالها .وصل السير برسي كوكس إلى بغداد في اليوم الخامس من تشرين الأول عام 1920 ليتقلد منصب المندوب السامي البريطاني للعراق وإلغاء ما كان بتقلده الحاكم المدني العام السيد ولسن أقدم على تأجيل الانتخابات في الثامن من تشرين الثاني 1920 بأنه لا يمكن أجراء هذه الانتخابات للمؤتمر العراقي العام بما تشهده البلاد من ثورة وعصيان مدني للسلطة في أنحاء البلاد وإعلان أن الانتخابات ستجري بعد ثلاث أو أربعة أشهر لاستكمال الاستعدادات للانتخابات مما جعله يشكل حكومة مؤقتة عراقية تكون تحت أشرافه ومسؤولياته عن أدارة العراق ليتم بعض التقدم باتجاه عقد المؤتمر العراقي العام المنتخب وسن القانون الأساسي للبلاد وفعلا تم تشكل الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب في الحادي عشر من تشرين الثاني 1920 تم الإعلان عن الحكومة المؤقتة للعراق([3]).

المطلب الثاني

أسباب وتداعيات ثورة العشرين سنة 1920

---

[1]) الدكتور زكي صالح. مقدمة في دراسة العراق المعاصر .أستاذ التأريخ الحديث في دار المعلمين العالية - مطبعة الرابطة بغداد 1953 .ص28.

[2]) د. بلقيس محمد جواد. قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921 الأهداف والنتائج . كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ص 1 ص2.

[3]) د. محمد مظفر الأدهمي. تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920-1932 . بغداد مكتبة الذاكرة 2009. ص 56 ص57 ص58

ان من الاحداث المهمة التي سطرها تاريخ العراق الحديث من ثورة وانتفاضة وحركات تحررية بعد الاحتلال البريطاني في الحرب العالمية الاولى لتعدد التسميات لواقعة الثلاثين من شهر حزيران يوليو 1920 لنظام الحركة الوطنية للعراقيين هي ثورة العشرين التي انفجرت في العراق بسبب كذب البريطانيين ونقضهم لالتزاماتهم التي ادعو فيها انهم جاءوا محررين لا فاتحين بل على العكس من ذلك تعاملوا مع العراقيين كمستعمرين وتسميتهم للثورة هي التمرد للنيل منها والتي جعلتهم للعمل في اعادة النظر في مجمل خططها وسياساتها حول العراق أن الادارة البريطانية قد تجاهلت الواقع العراقي واتخذت الاسلوب البريطاني الذي ينفصل ويتقاطع مع ابناء البلاد الاصلين حيثما جعل التوارد في غاية الصعوبة واعسر مما جعل الضباط البريطانيين الذين يحكمون مناطق وسط العراق وجنوبه وغربه يؤدون وضيفة القمع بقسوة وخشونة وتعالي مع شخصيات البلاد ورؤساء العشائر ووجهاء المدن فكانوا الامر الناهي في كل شيء ومثلما عانت بغداد من ويلات الحرب فأنها عانت من هذا السلوك العدواني([1]).

ونتيجة لتلك العوامل فقد انتفضت عليهم وقد بدأت انتفاضتها بتحرك سياسي سري غير معلن من خلال تشكيل النخبة البغدادية جمعية حرس الاستقلال السرية في أواخر شباط 1919 والذي بادر بتأسيسها هم فئة من القوميين الشباب في العقد الثالث من مقتبل العمر ومن ذات المهن العلمية والإنسانية والاسلامية، وكانت الجمعية تسعى للحصول على استقلال العراق بتأسيس حكومة عربية يرأسها احد انجال الشريف حسين مقيد بدستور ومجلس وطني منتخب يمثل كل العراقيين وهذا في وعود البريطانيين يمنح العراق استقلاله وبيانات الحلفاء المنظر في حق الشعوب في تقرير مصيرها ان الوطنين في بغداد شعروا بضرورة تأليف جمعية سرية تأخذ على عاتقها انقاذ البلاد من براثن الاحتلال البريطاني وتشكلت هيئة ادارية لها ومن اعضائها جعفر او التمن - وناجي شوكت - محمد باقر الشبيبي - وبهجت زينل - محمود رامز- محي الدين السهر وردي وغيرهم فكانت الجمعية تعقد اجتماعاتها السرية برئاسة محمد الصدر([2]).

وتجدر الإشارة إلي أنه قد تألفت جمعية اخرى باسم جمعية الشبيبية التي اندمجت مع جمعية حرس الاستقلال وجدت الجمعية ان خير وسيلة لاجتذاب الشباب هي تأسيس مدرسة للتعليم وان تكون مقر اجتماعاتهم فتأسست المدرسة الاهلية في منتصف شهر ايلول سنة 1919 وكانوا عدد شبابها من 60 الى 70 طالب فأصبحت مقر اجتماعات لهيئة الاستقلال السرية تحركت النخبة البغدادية سياسيا للضغط على البريطانيين قبل اللجوء الى الكفاح المسلح وبدأت نشاطها الى ارسال موفدين الى مدن العراق واريافها للتنسيق بشأن هذا التحرك السياسي بعد ان شكلت لها فروع في كربلاء المقدسة والنجف الاشرف والناصرية والحلة والشامية والكاظمية والموصل وأما نشاطها تركز في بغداد والفرات الاوسط فانتدبت جمعية حركة الاستقلال السرية عضو الهيئة الادارية الشيخ محمد باقر الشبيبي الذي اصبح همزة الوصل بين بغداد والفرات الاوسط فقام بعدت سفرات شرح فيها اهداف الحركة الوطنية في بغداد ما دفع علماء الدين ورؤساء العشائر في الفرات الاوسط الى انتداب هادي زوين وعبد المحسن شلاش الى بغداد للاطلاع على مسار الحركة الوطنية فيها.(وحظر اجتماعا مع زعماء جمعية حرس الاستقلال السرية يوم 1920/4/21 وقد شرح هادي زوين الاوضاع في الفرات الاوسط والقمع والظلم الذي يتعرض له على ايدي الضباط والجنود الانكليز واعرب عن استعداد الاهالي للوقوف مع بغداد ومناصرتها بوجه السلطة المحتلة ورد عليه امين سر الجمعية جعفر ابو التمن ان القادة السياسيين في بغداد يعملون بهذا الاتجاه الذي يطالب به علماء الدين ورؤساء العشائر في الفرات الاوسط([3]).

---

[1]) د أسماعيل نوري الربيعي. ثورة العشرين العراقية التاريخ وسياقات التلقي، الناشر بيت الحكمة / بغداد / العراق / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (2112) لسنة 202 ص21-29.

[2]) د. وميض جمال عمر نظمي. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق.، مركز دراسات الوحدة العربية. بناية سادات تاور شارع ليون ط2 1984 ص234- 235.

[3]) السيد عبد الرزاق الحسني. الثورة العراقية الكبرى ،الناشر مؤسسة المحبين ، مطبعة سرور العدد (2000) ط1 ص110

ونشير بأنه بعد هذا الاجتماع قررت الجمعية انتداب جعفر ابو التمن الى كربلاء ممثلا عن الحركة الوطنية في بغداد للاتصال بالمرجع الاعلى الشيخ محمد تقي الحائري وعلماء الدين ورؤساء العشائر فسافر ابو التمن في 2/ مايس / 1920 وعقد اجتماعا في بيت المرجع الاعلى يوم 4/ مايس وحضر جميع العشائر وأدى جميع الحاضرين اليمين على المطالبة بالاستقلال ولو ادى بهم الامر باستخدام السلاح لإخراج القوة البريطانية المحتلة ثم سافر ابو التمن وهادي زوين الى النجف وإبلاغا الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد صاحب الجواهري وبقية العلماء والشيوخ بما تم الاتفاق عليه والتخطيط له في كربلاء بعد ان عاد ابو التمن الى بغداد وبعد ان انجز هذه المهمة . بادرت بغداد ونخبها السياسية للكفاح المسلح في الفرات الوسط في 3/ مايس / 1920 لنشر الصحافة البغدادية قرار عصبة الامم بانتداب بريطانيا وصية على العراق فازداد الاستياء واغتنمت جمعية حرس الاستقلال فرصة حلول شهر رمضان فقررت ان تقيم مساء كل خميس تجمع في احدى المساجد يكون ظاهره اقامة حفلات للمولد النبوي الشريف وذكرى جهاد واستشهاد الحسين عليه السلام تلقي خلالها خطب تثار بها حمية البغداديين و وطنيتهم ضد الاحتلال والمطالبة بالاستقلال([1]).

وفي حادثة 24/ مايس/ 1920 القى في احد الاحتفالات موظف من الاوقاف يدعى عيسى افندي قصيدة وطنية حماسية ضد الاحتلال فألقت السلطة البريطانية القبض عليه وابعدته ومن اليوم الثاني اعلنت بغداد الاضراب العام بالاحتجاج لإبعاد هذا الشاب وقررت جمعية الاستقلال ان تقام تظاهرات تحتج بها المتظاهرون على الاحتلال ويطلب بهذا التجمع من الجمهور تفويض خمسة عشر مندوب من احرار بغداد والكاظمية يفاوض الحكومة حول مصير البلاد السياسي والغاء الادارة العسكرية وانشاء حكومة وطنية حسب وعود الحلفاء وتم الاختيار المندوبين الخمسة عشر لمقابلة الحاكم العسكري ولسن وافق مقابلتهم وفي الوقت ذاته دعا الى عشرون من اعيان بغداد من مؤيدي لحكومة الادارة.

البريطانية مما اقدم يوسف السويدي بعد الاجتماع في السراي الحكومي من 2 يونيو 1920 بطرح المطالب وأهمها على النحو الاتي

1- الاقدام والاسراع بتشكيل مؤتمر عراقي عام على ضوء لقانون انتخابات مجلس النواب المبعوثان العثماني يعقد في بغداد ويمثل جميع العراقيين ويقرر شكل الحكومة الوطنية في العراق ويحدد علاقات العراق بدول العالم التي وعد بها الاعلان البريطاني الفرنسي في 8/ شباط / 1918.

2- اطلاق حريات التعبير للرأي في العراق

3- جميع القيود المفروضة على البريد والبرق داخل العراق وخارجه يتم إلغائها لكي يتمكن الناس من التفاهم والاطلاع على سير الامور والسياسة الراهنة في العالم([2]).

بعد تقديم المندوبين الخمسة عشر المطالب للسلطة البريطانية ولعدم تنفيذها تم ايفاد جعفر ابو التمن الى كربلاء من جديد يطلب من المرجع الاعلى الحائري اصدار دعوة الى جميع العراقيين بتأييد مطالب بغداد المقدمة الى الحاكم المدني ولسن وقد استجاب المرجع الحائري لهذا المطلب للوقوف مع بغداد في مطالبها الوطنية المشروعة طبعت المطالب ونسخت ووزعت على جميع انحاء العراق والتي تدعو الى مظاهرات سلمية للمطالبة بحقوقهم المشروعة والمنتجة لاستقلال العراق تم اعتقال عدد من المتظاهرين والقادة الوطنيين في كربلاء والفرت الاوسط ومن بينهم ابن المرجع محمد رضا الحائري وترحيلهم الى جزيرة هنجام في الخليج العربي مما ارسل المرجع الاعلى رسالة الى الحاكم المدني ولسن بالثورة المسلحة بسبب

[1]) السيد عبد الرزاق الحسني نفس المصدر ص112.
[2]) عامر عبد الرزاق ضفار. التطورات السياسية في العراق.(1914-1933) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر لسنة 2016 ص99-100.

الاعتقالات ونفي الوطنيين ورفض المطالب للبلاد وهو مخالف للعدل فتصبح وصيتي بخصوص مراعاة السلم ملغاة واترك الامة وشأنها، ولم يأبه الحاكم المدني لرسالة المرجع([1]).

ونشير بأنه في 28/حزيران/1920 وقبل اندلاع الثورة المسلحة بيومين احتج رؤساء العشائر في الفرات الاوسط على حملة الاعتقالات والنفي وارسلوا الى حاكم لواء النجف والشامية يستنكرون ذلك ويطالبون بالأفراج عن المعتقلين واعادة المنفيين وهددوا بالتحول من الاسلوب السلمي الى غيرها من الوسائل تم توجيه رسالة الى قادة انتفاضة بغداد وللمندوبين الخمسة عشر وفي يوم 29/حزيران/1920 قبل يوم من انطلاق ثورة العشرين ابلغوهم للقيام بالثورة المسلحة بعد ان افتى المرجع الاعلى الحائري باللجوء الى القوة الدفاعية فتحقيق المطالب الوطنية اذا امتنع الانكليز عن قبولها انتقل الجموع الى مضيف الشيخ عبد الكاظم الحاج سكر في المشخاب وحضروا اجتماع موسع لجميع رؤساء وشيوخ الفرات الاوسط اتفقوا فيه بالبدء بالثورة المسلحة ووجهوا فيها رسالة الى رؤساء الرميثة وعلى مقدمتهم الشيخ شعلان ابو الجون مقررين فيها الكفاح المسلح وعندما وصل حامل الرسالة الى الرميثة بعد تحرير شعلان ابو الجون تم اندلاع الثورة المسلحة في 30/حزيران/1920.([2]) لا بد ان نشير الى ان السلطة البريطانية حاولت ايقاف الثورة قبل توسعها وانتشارها فعقد حاكم الشامية يوم 7/تموز بعد اسبوع من الكفاح المسلح اجتماعا مع قادتها يطلب توقف الثورة فكان احد شروط قادتها من اجل توقف الثورة المسلحة يجب ان تقوم السلطة البريطانية فيه بالتفاوض مع زعماء الامة العراقية في بغداد بشأن تقرير مصير العراق وهو مؤشر واضح على ارتباط ثورة العشرين بانتفاضة بغداد وقيادتها([3]).

وتجدر الإشارة إلي أن النتيجة التي نخرج فيها هي قيام ثورة العشرين كانت نتاج حراك فكري وسياسي وعسكري قادته بغداد منذ مطلع 1919 وعملت على التنسيق مع الفرات الاوسط يتوج باتخاذ القرار للجوء الى الكفاح المسلح مؤتمر الثورة مؤتمر المشخاب يوم 29/واندلاعها يوم 30 فكان لانتفاضة بغداد دورها القيادي لقيام ثورة العشرين.

المطلب الثالث

تتويج الملك فيصل الأول وتوليته عرش العراق عام 1921

بعد ما أقدم عليه العراقيين في ثورتهم. ثورة العشرين وإخفاقهم في الوصول إلى مطالبهم الرئيسية المتبلورة للاستقلال التام. غيرة الحكومة البريطانية من موقفها حول مسألة كيف يحكم العراق هل يتم الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أن الحكومة البريطانية قد تبنت رأي ونستون تشرشل الذي كان يقود المستعمرات هو ومن معه من حكومة الهند البريطانية من الأخذ بالحكم المباشر، أما حكومة بريطانيا في لندن قد غيرت من موقفها واتجهت نحو الحكم غير المباشر([4]).

وهنا لابد من بيان أن نذكر بأن مشكلة تنصيب الأمير فيصل الأول على العراق تعتبر من المشاكل الخطيرة بتحويل الحكومة العراقية من الوضع المؤقت للوضع المستقر والذي ينظم بموجبه الأحوال الداخلية والخارجية للبلاد. أن فكرة تولي الأمير فيصل حكمه للعراق من قبل البريطانيين كان آمرا لابد منه لترشيحه للعرش، وهذه الفكرة كانت مؤيدة من أهل البلاد من جهة ومن جهة أخرى من قبل الحكومة البريطانية. كانت (المس بيل) سكرتيرة المندوب السامي قد كتبت تقول أني على اقتناع تام بأنه ليس هناك غير حل

---

[1]) السيد عبد الرزاق الحسني. مصدر سابق ص103-105
[2]) .د.خميس حزام والي، البنى السياسية والدستورية في العراق بعد عام 2003 رؤية سياسية تحليلية ، مجلة العلوم السياسية، عدد 58 (2019)، ص 234.
[3]) السيد عبد الرزاق الحسني. مصدر سابق ص110- 113
[4]) د. بلقيس محمد جواد. مصدر سابق ص4

عملي واحد هو ترشيح احد ابناء الشريف حسين ويكون اختياري الأول منهم الامير فيصل، حيث أقدمت الحكومة البريطانية بالاتصال بالأمير فيصل عندما كان في بريطانيا في نهاية عام 1920 وهذا ما أقدم عليه اللورد كرزن بإيعازه للكولونيل (كينهان كورنو اليس). بعرض الأمر على الأمير فيصل لتوليه عرش العراق. في بادئ الأمر قد تحفظ فيصل لتوليه عرش العراق بسبب ترشيح أخيه الأمير عبد الله من قبل المؤتمر العراقي الذي عقد بدمشق في آذار 1920 مما جعل للورد كرزن بطلب الكولونيل لورنس الذي كان يشغل مستشارا خاصا في الشؤون العربية في وزارة المستعمرات بإقناع الأمير عبد الله بالتنازل عن مطالبته لعرش العراق. وتم إعلان لورنس بان الأمير عبد الله ليس لديه أي اعتراض من إحلال آخيه الأمير فيصل للعرش. حيث تم اختياره في مؤتمر القاهرة في آذار عام 1921 والذي انعقد هذا المؤتمر برئاسة وزير المستعمرات المستر شيرشل([1]).

والجدير بالذكر والملاحظة أنه سافر الامير فيصل من جدة الى العراق على ظهر الطرادة البريطانية نورثبروك (Northbrook) في 12 جزيران 1921 مع مستشاره الشخصي الكونيل كورنواليس وحاشيته وبعض من رجال الثورة العراقية . وفي الثالث والعشرين من حزيران وصل الامير فيصل الى مدينة البصرة ومنها اقلهم القطار الخاص باتجاه بغداد متريثا في طريقه في الناصرية ، والسماوة، والرميثية، والديوانية، والحلة، بعد ما ابدت الحفاوة والتأييد والترحاب له. ومن ثم انتقلوا بالسيارات لزيارة النجف وكربلاء ومن بعدها وصوله الي بغداد من يوم التاسع والعشرين من حزيران 1921 كان في استقباله حكومة عبد الرحمن النقيب وأستقبل بحفاوة كبيرة من قبل الشعب والذي يليق بمقامه. وفي الحادي عشر من تموز تم الإعلان فيصلا ملكا على العراق من قبل مجلس الدولة العراقي بشرطها (أن تكون حكومة سموه دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون). وتم الاستفتاء تحت أشراف مجموعة من قبل الإداريين العراقيين والمستشارين البريطانيين وفي مختلف أنحاء العراق لتولي فيصل عرش العراق وتم التأييد بنسبة 96 بالمائة لتولية العرش وفي صباح يوم 23 أب 1921وفي احتفال بهيج في ساحة السراي في بغداد بقدوم الملك فيصل في الساعة السادسة صباحا احتفل أهل المدن والأرياف احتفالا كبيرا باستقبالهم لملكهم حيث ألقى الملك خطبة على الجماهير الحاضرة ثم توج ملك للعراق حيث كتب التاريخ بتتويجه يوما فاصلا لتاريخ العراق الحديث الذي فصل بين عهدين من عهود العراق العثماني في العراق الملكي الجديد واستطاع ان يبني الامة العراقية الحديثة([2]).

المطلب الرابع

فكرة إقامة القانون الأساسي 1925

استلزم فكرة استيعاب إقامة القانون الأساسي العراقي لسنة 1921 استبانة و وسيلة إقامة ذلك القانون، وما نروم للوصول إليه لهذا المطلب.

أقدم أبناء العراق بكافة طوائفه من الشهر الأول لعهد ما بعد الحرب العالمية الأولى بمطالب فكرة إقامة دستور عراقي يتصف بالوطنية على أن يتم وضعه من قبل مجلس منتخب يكون هذا المجلس مكون من أبناء العراق. بعد ما نادي بهذا الاستفتاء الحاكم الملكي من شهري كانون الأول 1918 وكانون الثاني 1919 مما جعل أطياف أبناء العراق ومثقفيها والنخب والحركات والجمعيات الوطنية بمطالبهم نحو الاستقلال و بإقامة حكم على إن يكون هذا الحكم مقيد بمجلس منتخب يتم انتخابه من قبل العراقيين ويعمل هذا المجلس بمهام تناط إليه بسن دستور للبلاد([3]).

---

[1]) الدكتور جعفر عباس حميدي. تاريخ العراق المعاصر، 1914-1968 . دار مكتبة عدنان . الطبعة الاولى 2015 ص42 وص43

[2]) الدكتور زكي صالح. مصدر سابق ص61 وص62

[3]) م.د فوزي حسين سلمان الجبوري و م.م كريم زيدان خلف الجبوري. جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية. بحث منشور على الانترنت ص104

ونشير بأن ما أقدم عليه الملك فيصل من توليه عرش العراق في 23/آب/ 1921 وفي يوم تتويجه أقدم بخطابه على مسامع الحاضرين للتتويج وإعلانه بالخطوات والمباشرة بتكوين مجلس تأسيسي منتخب من قبل أبناء العراق وكافة طوائفه. والذي يقوم هذا المجلس بدور المشورة للملك في فكرة ودراسة وضع دستور للبلاد على نهج الديمقراطية([1]).

وتجدر الإشارة إلي أن هذا ما نصت عليه المعاهدة العراقية البريطانية سنة 1922بما اشطر تته عليه المعاهدة في مادتها الثالثة ألزام تشريع القانون الأساسي للمملكة على يد مجلس تأسيسي، على أن يكون هذا القانون متناولا لحقوق الشعب الديمقراطية. و إلى جانبه تعين الصلاحيات للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وبما اشترطته المادة الثالثة من المعاهدة بان لا يرد فيه آي شيء مناقض لشروط المعاهدة. حيث تم تنفيذ المهام بأعداد المشروع في أواخر سنة 1921 من اللجان المؤلفة من الميجر يونك (Major H .young) ممثل المستعمرات البريطانية والمستشار البريطاني في وزارة العدلية العراقية المستر دراور(Mr.M.E.Drower) باستحداث فقرات ونصوص القانون الأساسي العراقي من دساتير كل من .تركيا و استراليا ونيوزلندا. سمي هذا المشروع بمشروع بغداد الأول، وتم عرض فكرة المشروع على الملك فيصل فتقبل المشروع وأحاله على اللجنة العراقية المؤلفة من ناجي السويدي وزيرا للعدلية و ساسون حسقيل وزيرا للمالية و رستم حيدر سكرتير جلالته([2]).

والجدير بالذكر والملاحظة أنه قد تم رفض هذا المشروع من قبل اللجنة سبب بعض مواده التي توسع فيها صلاحيات الملك مما جعلت اللجنة بدراسة بعض دساتير الدول مثل دستور اليابان والدستور العثماني مما جعلها تستمد الشروط الأساسية للمشروع من الدستور العثماني لوضعها مشروعا جديدا للدستور، أرسلت اللجنة مسودة الدستور الجديد إلى وزارة المستعمرات في 16/نيسان/1922 بعد التعديلات التي أجريت عليه فيما يخص صلاحيات الملك تم العديل عليه من قبل وزارة المستعمرات وإعادته إلى بغداد في 15/شباط/1923 وتم إحالة المشروع من قبل مجلس الوزراء إلى اللجنة المؤلفة من وزير العدلية ومستشار وزارة العدلية المستر (دراور) وسمي هذا المشروع بمشروع بغداد الثاني.

ونشير بأنه بعد الاكتمال من التنقيحات الأخيرة على المشروع من قبل وزارة المستعمرات في 19/نيسان/ 1923 وبما جاء به (أيرلند) بقوله أن هذا المشروع نظرية في ضوء مذكرات لجنة الشرق الأوسط من أن الضرورة والرغبة أن يوضع القانون الأساسي ليؤهلنا للسيطرة على مجلس الأمة العراقي عن طريق الملك لضمان تحقيق العلاقات التي نظمتها المعاهدة، وهذا ما جاء أيضا بقول وزير المستعمرات بعد تنقيح المشروع بما في محتواه يقول قد وصلت إلى نتيجة أن يعطي الملك صلاحيات إصدار التشريع في حالات الضرورة بشكل مرسوم في جميع أحوال الظروف بما يضمن به التزامات الحكومة العراقية في الفقرات المدرجة في المعاهدة على أن ينتفي الغرض بعدم الحاجة إلى عرض المرسوم على مجلس الأمة للمصادقة عليه.

وتجدر الإشارة إلي أن هذا الأمر قد تم فعلا بما جاء فيه القانون الأساسي بعد إقراره في المادة (26) في الفقرة الثالثة التي نصت علي أنه "أذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام أو لدفع خطر عام أو لصرف مبالغ مستعجلة أو للقيام بواجبات المعاهدة فا للملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة القانون"([3]) وعلى ضوء نتائج المشروع تم الإعلان ونشره في الصحف المحلية في شهر تشرين الثاني سنة 1923. وبدء المجلس التأسيسي أعماله بمناقشة

---

[1]) القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي. دستور العراق الملكي. الناشر العاتك لصناعة الكتاب القاهرة. توزيع المكتبة القانونية بغداد. بدون ذكر السنة .ص6

[2]) الدكتور زكي صالح. مصدر سابق ص67

[3]) د. إحسان حميد المفرجي .د. كطران زغير نعمه. د. رعد ناجي الجدة. النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق. الناشر شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة. توزيع المكتبة القانونية بغداد.المؤلفون-بغداد-أيلول-1989.ص 308-309

المشروع في 14/ حزيران/1924 وقد خرج بإقراره في 10/تموز/1924 ومصادقة الملك فيصل على القانون الأساسي في 1925/3/21 وأمر بوضعه موضع التنفيذ([1]).

المبحث الثاني

تداول السلطة في العراق

سوف نتطرق في مبحثنا هذا على اربعة مطالب يكون في المطلب الاول هو فكرة تشكيل الوزارات في النظام الملكي البرلماني (1921-1922) وتكوين حكومة وزارة عبد الحمن النقيب وفي مطلبنا الثاني سوف نتكلم عن فكرة التداول السلمي للسلطة في النظام الملكي البرلماني (1933 – 1939) عن حكومة الملك غازي وتكوينها وفي المطلب الثالث سوف نتكلم في فكرة التداول السلمي للسلطة في النظام الملكي والبرلماني (1939 – 1958)عن حكومة فيصل الثاني وتكوينها والمطلب الرابع سوف نتكلم عن قيام ثورة 14 تموز1958 وانهاء الحقبة الملكية.

المطلب الأول

تشكيل الوزارات في النظام الملكي البرلماني (1921-1922)

وزارة عبد الرحمن النقيب

بعد ان ثبت القانون الاساسي (الدستور العراقي) وصار موضع تنفيذ ومصادقة السمو الملكي (فيصل الاول) عليه بدأة مرحلة تكوين الوزارة في النظام البرلماني، وكان هذا موضع مرتبط بتسنم الامير فيصل عرش العراق والذي تم مبايعته من قبل الوزارة النقيبية الأولى المؤقتة في 1920/10/25.([2]) الذي كان مهام تشكيلها من قبل القوات البريطانية ، والتي اجتمعت واقرت في دار رئيس المجلس عبد الرحمن النقيب في 1921/7/11 باقتراح النقيب بان يكون فيصل ملكا على العراق على ان تكون من قبل اختيار الشعب العراقي فرصة بإظهار رغبته باختيار ملكا على العراق بذلك اقرار مجلس الوزراء باتفاق اعضاءه باشتراط ان تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية مما جعل الحكومة النقيبية بالانسحاب من اعمال الحكومة المؤقتة امام الملك بعد تسلمه السلطة وامام المندوب السامي السير كوكس في 1921/8/23([3]).

والجدير بالذكر والملاحظة أن الموضوعات التي اشغلت الملك فيصل والمندوب السامي والزعماء العراقيين هو موضوع تكوين الوزارة الجديدة، وكان المندوب السامي يبذل الجهود والتأثير على الملك من أجل أسناد هذا المنصب الى السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقتة بعد مفاوضات استمرت ثلاث اسابيع حينها وجه الملك بكتاب مخاطبا به بتوكيل رئاسة الوزراء اصالة على ان يتم اختيار مرشحين للكابينة الوزارية وعرض اسمائها على جلالته. وتم فعليا تشكيل وزارة عبد الرحمن النقيب من تسعة وزراء مؤلفة من وزير الداخلية. وزير المالية. وزير العدلية . وزير الدفاع. وزير الاشغال والمواصلات. وزير التجارة. وزير المعارف. وزير الصحة. وزير الاوقاف. مما صدرت بهم الارادة الملكية في الثاني عشر من ايلول سنة 1921([4]).

ونشير بأن هذه الحكومة النقيبية الثانية قد أدت الى سخط الرأي العام بعد ان شعر بها الملك رغم تعديلها في اول نيسان سنة 1922 لمحاباتها وميولها للمندوب السامي البريطاني مما اشتد الضغط والسخط من قبل الرأي العام ومن قبل الملك في أوائل شهر أب فاشتدت رغبة الملك في تغير الحكومة النقيبية فشعر الوزراء بذلك فتسللوا من مناصبهم الوزارية تباعا في الرابع عشر من اب مما اضطر النقيب الى تقديم استقالته وذلك

---

[1]) د فوزي حسين سلمان الجبوري و م.م كريم زيدان خلف الجبوري. مصدر سابق ص106
[2]) د. بلقيس محمد جواد. مصدر سابق . جامعة بغداد.ص7
[3]) عبد الاله بلعزيز، الاصلاح السياسي والديمقراطي، دار الحوار اللاذقية، عام 2007، ص 123.
[4]) 2- بقلم السيد عبد الرزاق الحسني. تأريخ الوزارات العراقية. للطباعة والنشر في بيروت الجزء الاول ص68 ص69

بسبب ضغوط الملك والرأي العام عليه. وهذا ما جعل المندوب السامي يطلب الى الملك بتكليف وزارة النقيب المستقيلة بتشكيل الوزارة مرة أخرى على ان يكون اعضائها من الوزارة المستقيلة ، لم يكن في وسع الملك متحديا في وجه المندوب السامي وهو في أوائل حياته السياسية في العراق مما اوعز بتوجيه كتاب الى رئيس ديوانه ان يخاطب السيد عبد الرحمن النقيب بأسف الملك على تقديم استقالة النقيب في 19 اب 1922 من رئاسة الوزراء وحرصا من الملك وثقته بكم أمرني جلالته ان اكتب الى فخامتكم ان يعهد لكم رئاسة الوزراء للمرة الثالثة وفي الثامن والعشرين من ايلول سنة 1922 دعي الملك الى عهدت النقيب وتفويضه والمباشرة بانتخاب وترشيح الوزراء وتقديمها الى جلالته وفي 30 ايلول 1922 اقدم السيد عبد الرحمن النقيب بتشكيل حكومته مسندا خطابه للملك. لقد تشرفت بالإرادة الملكية المتضمنة ثقة جلالتكم بهذا المخلص في صداقته لعرشكم السامي المكين، بأسناد رئاسة الوزراء الى هذا الداعي وعليه أبادر الى عرض اسماء المرشحين معي في شؤون الوزرات هم كل من 1- عبد المحسن السعدون وزرا للداخلية. ساسون حسقيل وزيرا للمالية. توفيق بك الخالدي وزيرا للعدلية. جعفر باشا لعسكري وزيرا للدفاع. صبيح بيك نشأت وزيرا للأشغال والمواصلات. محمد علي فاضل افندي وزيرا للأوقاف. وتم اختيار الحاج محسن جلبي ال شلاش وزيرا للمعارف وقد ضل منصب وزير المعارف شاغرا في الوزارة النقيبية الثالثة الى يوم استقالة الحكومة من يوم 16 / تشرين الثاني سنة 1922 . وقد ايد المندوب السامي هذه الوزارة و أقرها لكونها مقيدة بآرائه وتوجيهاته([1]).

المطلب الثاني

فكرة التداول السلمي للسلطة في النظام الملكي البرلماني (1933 – 1939)

غازي ملكا على العراق

في 21/اذار/ 1912 ولد غازي بمكة بظل رعاية جده الشريف حسين بن علي، في سنوات طفولته الاولى ومن بعدها وصل للعراق في 5 تشرين الاول من عام 1924 بعد بناء الاسس للدولة العراقية وصدور القانون الاساسي العراقي([2]). ليكون غازي وليا للعهد لكون سيادة المملكة العراقية الدستورية النيابية هي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ملك العراق ومن ثم لورثته من بعده([3]).

وهنا لابد من بيان أن الملك فيصل قد اهتم لوريثه بأعداده وتربيته على خطا قومية عروبية وارساله لإكمال دراسته في جامعة ها روفي البريطانية عام 1926 الا انه عاد الى العراق في 1 تشرين الثاني عام 1928 ليدخل الى مدرسة الكلية العسكرية الملكية مما جعلته في بناء شخصية وعلاقات اجتماعية مع زملائه حيث كان من اولوياته القومية والعروبية وحب الوطن ([4]). تخرج من مدرسة الكلية العسكرية من شهر تموز 1932 بمنحه رتبة ملازم ثان خيال وكان غازي يرادف والده الملك من خلال زيارته لكافة المناطق العراقية ويطلعه على أوضاع العراق ومواكبته في النضال من اجل الوحدة، وقد انيط تولي العرش للأمير غازي من قبل الملك فيصل مرتين وذلك عند غيابه عن المملكة وسفره خارج العراق وكانت في المرة الاولى من (5 حزيران- الى 3 أب 1933) والمرة الثانية كانت من (1ايلول – الى 8 ايلول) حيث كان تصرف الامير غازي اثناء غياب الملك فيصل وفق الصلاحيات الدستورية المقترنة على توجيهات والده الملك فيصل([5]).

---

[1]) بقلم السيد عبد الرزاق الحسني. مصدر سابق. ص126 ص 129

[2]) د. ابراهيم خليل احمد ود. جعفر عباس حميدي. تاريخ العراق المعاصر، جامعة الموصل كلية التربية سنة الطبع لا توجد ص75

[3]) المادة (19) من القانون الاساسي العراقي 1925 .

[4]) ابراهيم خليل احمد و د. جعفر عباس حميدي نفس المصدر ص75

[5]) المادة (20) من القانون الاساسي العراقي

وتجدر الإشارة إلي أنه قد اكتسب غازي شعبية جيدة و واسعة من لدن العراقيين الذين وجدو فيه الشهامة والروح الوطنية الذي يتحدى بها المستعمرين الانكليز وقد كسب مشاعر اطياف الشعب العراقي واستقبالهم له استقبالا جماهيريا من خلال زياراته ومنها زيارته للموصل في 27 أب 1933 بهتافات الجماهير المعبرة (ليسقط البريطانيون وليسقط المستعمرون) وكان غازي قد كسب شعبية كبيرة بين صفوف الضباط الشباب بازدياد أواصر العلاقة بينه وبينهم([1]).

ويلاحظ في مساء يوم 7/ايلول 1933 وتحديدا في الساعة الحادية عشر وخمسة واربعين دقيقة توفي الملك فيصل الاول في سويسرا بسبب انسداد في الشرايين وهاذا الحدث الاليم اذيع في البيان الرسمي من صباح يوم الجمعة يوم 8 / ايلول 1933 وأن خبر وفاة الملك فيصل قد ظهرت علامات الارتباك للأمير غازي مما جعله ان يتصل بالسفير البريطاني فرانسيس هم فريز وأخبره انه بحاجة الى تعاونه ومن معه وذلك بسبب وضعه المضطرب بسبب وفاة والده، حيث اقدم السفير البريطاني فرانسيس بتلبية طلب غازي فأتصل بياسين الهاشمي الذي كان يشغل منصب وزير المالية ورئيسا لحزب الاخاء الوطني وأقدم عليه بالنصيحة بأتباع الاصول الدستورية، بإعلان الامير غازي خلفا لوالده الملك فيصل هو وليا للعهد وملكا على العراق وتكون على وجه السرعة على ان تقام احتفالية بسيطة يحضرها الوزراء وبحضور كل من رئيسا مجلس الاعيان والنواب ليتم القسم في حضورهم اليمين القانوني بعدها يتم الاعلان خبر تتويج غازي على مسامع جميع اطياف الشعب بأطلاق (101) اطلاقة مدفع ويستقيل الوزراء ومن ثم يعاد تشكيلها([2]).

والجدير بالذكر والملاحظة أنه قد توجه رئيس الوزراء والوزراء والاعيان وبعض من النواب في صباح يوم 8 ايلول في الساعة التاسعة والنصف الى القصر الملكي لتقديم التعازي للأمير غازي ومن ثم تقدموا اليه بكونه وليا للعهد بأداء اليمين الدستوري الذي نص القانون الاساسي عليها بمبايعته ، فتم تأدية اليمين من قبل الامير غازي ومنها تم أعلن رئيس الوزراء والوزراء والاعيان الحاضرين بتتويجه ملكا على العراق وتمت التهنئة من قبل الحضور، بأطلاق مئة و واحد من اطلاق المدفع وأذيع البيان التالي (قد جرى أداء اليمين و تحليف سمو ولي العهد الامير غازي بتمام الساعة العاشرة في هذا اليوم طبقا بما جاء بالمادة الحادية والعشرون من القانون الاساسي وأصبح متوجا ملكا على العراق باسم الملك غازي الاول ابن الملك فيصل الاول، بعدها جرى حفل تتويج غازي في البلاط الملكي في الساعة الواحدة ظهرا واقتصرت بحضور اعضاء الاسرة المالكة ورئيس الوزراء والوزراء ورئيسي مجلس النواب والاعيان وسفراء وقناصل الدول الموجودة في العراق ورؤساء الجمعيات ، وقد عقد مجلس الامة في يوم 11 ايلول اجتماعا غير اعتيادي ليتم اداء الملك اليمين القانوني حيث القى الملك غازي كلمته فيها بأنه على خطى وسياسة والده الملك فيصل التي هدفها السعي بالمملكة بالتقدم والعمران ومنها دعا ابناء الشعب الوقوف بصفه ومؤزرته للنهوض بالمسؤولية العظمى([3]).

أولا: تكليف الملك غازي بتشكيل وزارة رشيد عالي الكيلاني:-

كان الملك الشاب غازي ذو الواحد والعشرون عاما ليس على اطلاع كاف بالأمور السياسية ودراسة تامة بها وبما يحدث من المناورات التي تتمركز في اذهان رجال السياسة، ولم يستطيع غلبا ان يكون الحكم الفصل بن الساسة المتنافسين ، وقد خلخل الوضع السياسي العراقي بعد وفاة الملك فيصل الاول حيث وضع السياسيون القدماء الذين رافقوا الملك قبل وفاته موضع التساجل المستمر للتقرب الى الملك غازي والتأثير عليه([4]).

[1]) د. ابراهيم خليل احمد و د. جعفر عباس حميدي نفس المصدر ص76
[2]) د. جعفر عباس حميدي. تاريخ العراق السياسي 1914-1968 ط1 2015 ص104
[3]) د. جعفر عباس حميدي المصدر نفسه ص105
[4]) د. جعفر عباس حميدي. مصدر سابق ص107

ويلاحظ أنه بعد وفاة الملك فيصل كان في حقبته رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني الذي مثل الوزارة الكيلانية الاولى ومن اثم اقدم على استقالة وزارته امام الملك غازي في 9 ايلول 1933 وهذا ما الة اليه أصول التقاليد الدستورية وما كان على الملك غازي بتكليف الكيلاني بإعادة تأليف وزارته للمرة الثانية من اليوم نفسه وتم اعادة وزارة الكيلاني ممن زاملوا مهامهم في حكومته الاولى وهم كل من سبق 1- رئيسا للوزراء السيد رشد عالي الكيلاني 2- وزيرا للداخلية حكمة سليمان 3- وزيرا للمالية ياسين الهاشمي 4- وزيرا للعدلية محمد زكي البصري 5- وزيرا للخارجية نوري السعيد 6- وزيرا للدفاع جلال بابان 7- وزيرا للاقتصاد والمواصلات رستم حيدر 8- واخيرا وزير المعارف عبد المهدي ([1]) ومنها اعلن الكيلاني عن سياسة حكومته المعتمدة على اركان الصداقة المتبادلة بين المملكتين الحليفتين بريطانيا العظمى والعراق التي تم التصدق عليها من مجلس الامة بأن لا يطرا عليها اي تغير بما الة اليه العلاقات بين البلدين وان اعمال الوزارة ستستمر بتطبيق اماني البلاد الوطنية وبنفس العزيمة على تنفيذ تعهداتها المعلنة بذلك([2]).

ثانيا: استقالة وزارة الكيلاني:-

بعد أن اوعز الملك غاز للكيلاني بتشكيل حكومته الثانية بعد وفاة والده الملك فيصل، اقدم الكيلاني بعد تشكيل وزارته الثانية في أواخر تشرين الاول عام 1933 طلبا مقدما الى جلالة الملك غازي يطلب منه بحل المجلس النيابي بذريعة ان عهد جلالته هو عهد جديد يتطلب منه بالتوجه على خطط جديدة مغايرة عن الماضي ، وهدف الكيلاني كان يرمي الى التخلص وتصفية خصومه من الساسة المنافسون له لتكون السلطتين التشريعية والتنفيذية خارجة عن يد منافسيه في المجلس النيابي وهذا ما جعل منافسي الكيلاني بعد شعورهم بخطر ما يرمي اليه الكيلاني بدأوا بتكثيف اجتماعاتهم واجراء مناوراتهم بتغير واقناع الملك غازي بعدم الموافقة على طلب رئيس الحكومة الكيلاني لحل مجلس النواب([3]) وهذا ما اشار على الملك بعدم حل المجلس النيابي رئيس ديوانه الملكي علي جودت الايوبي وعم الملك غازي الامير عبدالله امير شرق الاردن وبنصيحة الانكليز واصدقائهم بتحذير الملك بعدم اعطاء الصلاحيات المطلوبة لغيره لان عرشه سيكون عرضة لتهديد الوطنين ومن هنا رفض الملك طلب حل الحكومة مما ادى بالكيلاني بالإسراع الى تقديم استقالته في 28 تشرين الاول 1933 بعد ثمانين يوما فقط من عمر حكومته وتم قبول استقالته من قبل الملك وتم التكليف بتشكيل وزارة جديدة سميت بوزارة جميل المدفعي والتي حلت محل وزارة الكيلاني([4])

المطلب الثالث

فكرة التداول السلمي للسلطة في النظام الملكي والبرلماني (1939 – 1958)

فيصل الثاني ملكا على العراق

توفي الملك غازي أثر حادث السيارة التي كان يقودها بنفسه مما ادى الى اصطدامه بعامود الكهرباء في ليلة الثالث والرابع من نيسان 1939 وفي تمام الساعة التاسعة والنصف فوجئ الرأي العام بخبر البلاغ الرسمي رقم -1- الذي ذاعته الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية بوفاة الملك غازي،([5]) ترك الملك غازي ولي عهده الوحيد فيصل الثاني الذي سماه حبا بوالده فيصل الاول و ولد في 2 مايو 1935 ليصبح ملكا على العراق وهو بعمر الاربع سنوات وفي نفس اليوم من وفاة الملك غازي 4 / نيسان / 1939 عقد مجلس الوزراء اجتماعا غير اعتيادي في قصر الزهور ومنها اتخذ عدة قرارات وهي:

---

[1]) السيد عبد الرزاق الحسني. تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3 الرافدين للطباعة والنشر ط7 2008 ص112
[2]) د. جعفر عباس حميدي . مصدر سابق ص107
[3]) - د. جعفر عباس حميدي مصدر سابق ص108
[4]) د.فيبي مار تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي . ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد ط1 2006ص86
[5]) زبار عبد الهادي العرسان. ثلاث ملوك حكموا العراق دراسة تاريخية- سياسية- اجتماعية- ط1 2022 ص174

1- الاعلان عن سمو ولي العهد فيصل ملكا على العراق باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني

2- تسمية الامير عبد الاله وصيا على جلالة الملك بالنظر لعدم بلوغه سن الرشد القانونية ونزولا عند وصية جلالة الملك المغفور له غازي الاول المستندة الى افادتي صاحبة الجلالة الملكة وسمو الاميرة راجحة شقيقة جلالته امام مجلس الوزراء.

3- دعوة مجلس النواب المنحل تمهيدا لاجتماع مجلس الامة للبت في امر الوصاية نهائيا واعلان الحداد العام في المملكة أربعين يوما وتنكيس الاعلام لمدة سبعة ايام([1]).

وتجدر الإشارة إلي أنه قد عقد مجلس الامة من مجلسي الاعيان والنواب جلسة مشتركة في 6 نيسان 1939 اي بعد يومين من وفاة الملك غازي في الساعة الثالثة وخمسة عشر دقيقة من بعد الضهر وذلك للمناقشة والبت في أمر الوصاية على عرش العراق حيث تمت الموافقة بالإجماع من قبل مجلس الامة لتعين الامير عبد الاله وصيا على الملك فيصل الثاني الى ان يبلغ سن الرشد القانوني ومن بعدها ادى الوصي عبد الاله اليمين القانوني امام مجلس الامة ،حيث ان ما جاء بنص المادة (22) من الدستور العراقي اي ان سن الرشد للملك ان يتم سن الثامنة عشر عاما من عمره اما اذا انتقل العرش من هو دون هذا السن القانوني يمكن ان يمارس الوصي امتياز التاج حتى يبلغ الملك السن القانوني بمعنى سيكون الوصي ملكا لكن دون سلطات لمدة اربعة عشر عاما وبعد ان تم تنصيب فيصل الثاني ولي العهد ملكا على العراق وهو في عمر الرابعة وكان عمر الامير عبد الاله خال الملك وصيا على العرش كان بعمر السادسة والعشرين ، كانت وفاة الملك غازي قد اثارة مجمل من الشكوك والتساؤلات حول سبب مصرعه ولم تكن هناك اجابات واضحة حيث قيل ان مصرع الملك غازي كان من ورائها دوافع سياسية مما ادة الى مصرعه بحادث السيارة([2]).

انتهى حكم وصاية الامير عبد الاله على عرش العراق بعد ان استمر حكمه اربعة عشر عاما وذلك بعد بلوغ الملك فيصل الثاني الثامنة عشر من عمره وهو سن الرشد القانوني في 1/ ايار/1953 ومن مساء اليوم نفسه اعلن الوصي عبد الاله من دار الاذاعة بإعلان حكم وصايته على عرش العراق ومنها اعلن عن تعطيل الدوام الرسمي في مؤسسات دوائر الدولة كافة والمدارس والجامعات لمدة اربعة ايام احتفالا بمناسبة اعتلاء فيصل الثاني ملكا على عرش العراق([3]).

وفي صباح 2/ايار/1953 تجمع جمهور غفير من اطياف المجتمع العراقي من سكان العاصمة بغداد في الشوارع وعلى الشرفات التي مر بها الموكب الملكي وهو الى طريقه الى قاعة البرلمان لعراقي وذلك من اجل اجراءات مراسيم تسنم سلطاته الدستورية كملك للعراق بعد بلوغ السن القانوني بعدها تم عقد مجلس الامة كل من مجلسي الاعيان والنواب جلسة مشتركة بحضور الملك فيصل الثاني والامير عبد الاله ولي العهد ورئيس الوزراء و الوزراء وتم افتتاح الجلسة من قبل السيد محمد الصدر رئيس مجلس الامة ومن امام المنصة أدى الملك فيصل الثاني وهو يرتدي بزته العسكرية الملكية مهام اليمين الدستورية والذي نصها(أقسم بالله العظيم بأنني احافظ على احكام القانون الاساسي واستقلال البلاد وأخلص للأمة والوطن) ومن ثم القى الملك فيصل الثاني كلمته على مسامع مجلس الاعيان والنواب وشكر فيها خاله الامير عبد الاله بإخلاصه واداء واجبه في الوصايا على العرش وترحم على روحه الملكة والدته ومن ثم اختتم كلمته والله تعالى ولي التوفيق([4]).

أولا: تكليف الملك فيصل الثاني تشكيل وزارة نوري السعيد:-

[1]) خيري عبد الرزاق، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلي دولة القانون تحكمه، بدون تاريخ نشر، ص 168.
[2]) . زبار عبد الهادي العرسان نفس المصدر ص199-200
[3]) د. زبار عبد الهادي العرسان المصدر نفسه ص 200
[4]) خيري عبد الرزاق، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلي دولة القانون تحكمه، مرجع سابق، ص 178.

عند انتقال العرش الى الملك فيصل الثاني وهو بسن الرابعة من عمره وبوصاية خاله الامير عبد الاله اقتضت انسحاب هيأة الوزارة من الحكم وهي الوزارة السعدية الثالثة والتي كانت تمارس اعمالها في حياة الملك غازي وبعد وفاته او قتله تقدم رئس الوزراء نوري السعد في 6/نيسان/1939بإعلان استقالته من رئاسة الوزراء وتقديمها الى الوصي عبد الاله وما كن على الوصي بإعادة تكليف نوري السعيد بتأليف وزارته الجديدة([1]). والذي لم يشأ بها نوري السعيد ان يدخل تبديلات اساسية على وزارته الجديدة فاستصدرت ارادة ملكية برقم 174 بتكوين الوزارة الرابعة المتكونة من اعضاء وزارته الثالثة واعضائها هم كل من 1- رئيسا للوزراء نوري السعيد 2- وزيرا للداخلية ناجي شوكت 3- وزيرا للمالية رستم حيدر 4- وزيرا للعدلية محمود صبحي 5- وزرا للدفاع طه الهاشمي 6- وزيرا للاقتصاد والمواصلات عمر نظمي 7- وزيرا للمعارف صالح جبر، ولم تضع الوزارة مهاجما لها لكونها تكونت من الاعضاء نفسهم في الوزارة السعدية الثالثة وكان لها منهاج كامل قدم واذيع في 27/اذار/1939([2]).

ثانيا: استقالة وزارة نوري السعيد:-

بعد تكليف الارادة الملكية لفيصل الثاني المتمثلة بالوصي عبد الالة بتشكيل الوزارة السعيدية الرابعة والتي شكلت من قبل نوري السعيد في 6/نيسان/1939 كان توجه الحكومة بأجراء التعديلات الدستورية وتعزيز قدرات الجيش العراقي وانتهاج الحكومة السياسة الخارجية والتي تتمحور بتطلعات وأماني الشعب العراقي وجعل الحكومة بأجراء الانتخابات النيابية وتدوير اعادت اغلبية الاعضاء السابقين من المجلس النيابي واستثناء عدد قليل من المعارضين السابقين للحكومة وفي الوقت الذي اهتمت الحكومة في تكريس برنامجها في معالجة القضايا الداخلية([3]).

والجدير بالذكر والملاحظة أنه قد ساء الوضع الدولي بإعلان الحرب العالمية الثانية التي دعت اليها كل من بريطانيا وفرنسا في الثالث من ايلول 1939 ضد ألمانيا وحلفائها واقحام الحكومة العراق في هذه الحرب مما جعل الرأي العام والقوى الوطنية ينقسمون الى قسمين القسم الاول ذهب الرأي فيه برفض مساندة بريطانيا وحلفائها والاتجاه بالأن حيادية وعدم ادخال العراق فيها والقسم الثاني ذهب الى مساندة السياسة البريطانية وحربها ، كانت النوايا البريطانية هو جعل العراق منطلق استراتيجي لتنفيذ مخططاتها لجر الشرق الاوسط للحرب واعلان العراق الحرب على دول المحور فورا وبتدخل بريطانيا السافر في الشؤون الداخلية للعراق بطلب من السفير (بازل نيوتن) لنوري السعيد لإعلان الحرب على المانيا وقد عرض هذا المطلب على مجلس الوزراء برئاسة الوصي عبد الاله وانقسم هذا الامر بين معارض ومؤيد واتخذ الامر بقطع العلاقات بين العراق والمانيا في 5/ايلول//1939 وتم طرد جميع الرعايا الالمان في العراق([4]).

ولكن لم يكتفي نوري السعيد بذلك بل خطا بتسليم الرعايا الالمان الى بريطانيا وتم نفيهم الى الهند على شكل اسرى. وقام بتسخير امكانيات وموارد العراق لمساعدة بريطانيا وفتح الابواب للجيوش البريطانية في العراق مع ارساله فرقتين قتالية من الجيش العراقي للقتال الى صف القوات البريطانية ضد دول المحور في البلقان والصحراء الليبية وقطع كافة العلاقات مع الدول المعادية لبريطانية وهذا الامر ادى الى حفيظة وردة فعل قوى في اوسط الجيش والشعب عامة وفي الاوساط القومية بخاصة ومن المعلوم والمعروف ان الشعب العراقي كان يكره السياسة لكل من بريطانيا وفرنسا بسبب سياساتهم ضد الشعب العربي وان العراقيين كانوا يناضلون من اجل الاستقلال والتخلص من قيود معاهدة 1930 التي كانت تمس السيادة

[1]) طالبي ابتسام. نوري السعيد ودوره السياسي في العراق ، رسالة مقدمة الى جامعة محمد بوضياف – المسيلة الجمهورية الجزائرية، لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ لسنة 2018-2019 ص. 13
[2]) عبدالرزاق الحسني. تاريخ العراق السياسي الحديث مصدر سابق. ص205-206
[3]) محمد سهيل طقوش. تاريخ العراق الحديث والمعاصر. دار النفائس ط1 2015ص181
[4]) أ.د. محمد سهيل طقوش نفس المصدر ص182

والاستقلال للعراقيين. ان سياسة الحكومة المتبعة وما اصاب وزارة نوري السعيد بصميمها وما جرى عليها من احداث في 18/كانون الثاني/ 1940من اغتيال رستم حيدر وزير المالية الذي كان معروف بسياسته وتأييده لحكومة نوري السعيد ومن مؤيدي السياسة لبريطانيا ومن مساندي نوري السعيد الاقوياء([1]).

وهنا لابد من بيان أن ما جرى من مقتل رستم حيدر كان تأثير الحادث قويا على رئيس الوزراء نوري السعيد واعده بمثابة ضربة معدة وموجهة ضده من قبل خصومه بعد الحادث اقدم على تقديم استقالته في 18/شباط/1940 ولم تكن استقالته هذه الا مناورتا منه لتقوية وزارته بعد ان ضعفت في مقتل وزير المالية رستم حيدر وان تكرار اعادة محاولته لإعادة تشكيل الوزارة ما ادى الى تصدع الجيش وانقسام الضباط وشمل القسم الاول من المنقسمين رئيس اركان الجيش حسين فوزي وعبدالعزيز يا ملكي وأمين العمري كانوا يريدون اقناع رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الحكومة الجديدة وذهب القسم الثاني بضم كل من العقداء الخمسة كل من (كامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان وصلاح الدين الصباغ واسماعيل نامق) كان اتجاه العقداء بمساندة نوري السعيد واعادة تكليفه بتشكيل الوزارة. وذلك حفاضا على عدم تشتت الجيش والصراع فيما بينهم، وقابل نوري السعيد الوصي عبد الاله وشرح الامر للوصي وتم اقناعه باتخاذ الاجراءات ضد رئيس الاركان فتم احالته على التقاعد([2]).

وبعد ان نجح نوري السعيد بخطته في ابعاد العناصر المعارضة له ، واعتذر كل من محمد الصدر ورشيد عالي الكيلاني من تأليف الوزارة اقدم نوري السعيد على اعادة تشكيل الوزارة في 22/شباط من اعضاء وزارته السابقين وعين رؤوف البحراني وزيرا للمالية بدلا عن المغدور رستم حيدر. لكن سرعان ما انقلب العقداء على حكومة نوري السعيد بسبب انحيازه المطلق للبريطانيين وتصدع وزارته باستقالة صالح جبر وزير الشؤون الاجتماعية وذلك بسبب عدم اقتناعه ما اتخذ من اجراءات واحكام ضد قتلت صديقه رستم حيدر أضافتا بعدم التزاماته بالعود التي تعهد بها بالضغط على البريطانيين والفرنسيين بإعطاء الحقوق المشروعة باستقلال كل من الشعبيين الفلسطيني والسوري والقيام بتسليح الجيش العراقي بالأعتدة وبأحدث الاسلحة المتطورة من المدفعية والدبابات والطائرات وقد لقت سياسة نوري السعيد عن تشكيل تجمعا من أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني وبعض من الشخصيات العراقية المؤثرة والذي اتهموه بخيانة الامة العربية وبعمالته وتفريطه بحقوق العراق وشعر نوري السعيد بهذا التحالف الذي يرمي به المتحالفين بقصائه عن رئاسته للحكم كرئيس للوزراء وتشكيلهم وزارة ائتلافية تنتج عنها حماية العراق وتجنبه ويلات الحروب وكوارثها([3]).

وفي ضوء ذلك فقد اسرع على تقديم استقالته في 17/اذار/ 1940 محاولة منه بإرضاء وكسب ثقة القادة في المستقبل وحفاضا لكرامته الشخصية قبلت الاستقالة في 13/اذار/1940 ومنها كلف الوصي عبد الاله السيد رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي بتشكيل وزارته واحتفاظ نوري السعيد بوزارة الخارجية([4]).

المطلب الرابع

ثورة 1958 وانهاء الحقبة الملكية

أن ثورة 14 تموز 1958 وموضوع سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري في العراق هو دراسة العوامل التي ادت الى سقوط النظام الملكي منها العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ادت الى

[1]) مذكرات الشهيد العقيد صلاح الدين الصباغ. فرسان العروبة ، اسرار الحرب العراقية الانكليزية . الطبعة الاولى سنة 1994 تانيت للنشر الرباط المغرب، ص50-51
[2]) د. محمد سهيل تاريخ العراق المعاصر ص183
[3]) د. زياد عبد الهادي العرسان ص207
[4]) د. زياد عبد الهادي العرسان ص207

هذا الانقلاب العسكري الخطير الذي غير الوجه التاريخي للعراق المعاصر الحديث وهذا الانقلاب يعد مختلفا اختلافا جذريا عن جميع الانقلابات السابقة التي قامة باستهدافها بقلب الحكومات واسقاطها وليس باستهداف النظام الملكي لكن ثورة 14 تموز 1958 غيرة تماما النظام السياسي للعراق بأجمعه بانقلابه على الملكية واسقاطها واعلان الجمهورية العراقية([1]).

وحقيقتا ان ابناء الشعب العراقي لم يكن في تفكيره السائد منذ تأسيس الدولة العراقية اي في زمن الملك فيصل الاول كانوا متمسكين بالنظام الملكي الى درجة أنه بعد وفاة الملك غازي المعروف بحادث السيارة واستلام الامير عبد الاله الوصاية على الملك فيصل الثاني فأن ضباط الجيش عندما قاموا بالانقلاب بحركة مايس 1941 والمعروف بانقلاب العقداء الاربعة ورشيد عالي الكيلاني الذي قاده القومين المرتبطين بألمانيا النازية لم يقوموا بالتعرض للنظام الملكي والملك فيصل الثاني لكونه كان في السادسة من عمره وإنما قاموا بإعفاء الوصي عبد الاله خال الملك فيصل الثاني والمجيئ بالشريف شرف بدلا من عبد الاله وجعله وصيا على العرش([2]).

لكن مجمل الامور قد تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية عندما نصح البريطانيين الوصي على العرش عبد الاله بأطلاق كافة الحريات والسماح لقيام احزاب سياسية في البلاد مع مواكبة مبادئ روح العصر وميثاق الامم المتحدة. وتقليدا للديمقراطية الغربية التي انتصرت دولها في الحرب([3]) وان الطبقة السياسية والاجتماعية الحاكمة في العراق لم تفسح وتسمح للقيادات السياسية الشابة بأن تأخذ دورها ومكانتها في الحكم بل انعكس ذلك في السياسات المتخذة من قبل الحكومة بقمع الانتفاضات الشعبية في الاعوام 1948 و 1952 و1956 التي كانت تطالب فيها بتغير سياسة وأساليب الحكم ومحاربة الفساد وعدم تدخل الوصي الامير عبدالاله في امور وشؤون الدولة وهيمنته عليها ولعدم سماحه لابن اخته الملك الشاب فيصل الثاني بممارسة مهامه وحقوقه الدستورية كملك فعلي([4]).

وفي ذات السياق فإنه لم يفسح المجال للملك الشاب فيصل الثاني ان يمارس مهامه وحقوقه الدستورية كملك والى جانب هذا الامر كان لوجود نوري السعيد المزمن في رئاسة الوزارات واستمراره واتباعه السياسة القمعية ضد الطبقات السياسية الشابة الرافضة لسياسته القديمة والعقيمة فقد زاد من الامر سوءا ولم يأبه لا هو ولا الامير عبد الاله بالتحذيرات التي غيرت انظمة الحكم المجاورة ومنها قيام الثورة المصرية التي كان لها تأثير خطير على نظام الحكم الملكي في العراق، وان احدى العوامل التي قادة الى التغير هو منع الاحزاب السياسية المعارضة والتي تشكلت بموافقات رسمية مثل حزب الاستقلال وحزب الشعب وحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الجبهة الشعبية لم يسمح لها بممارسة الحياة السياسية التامة بل العكس كان قادتها يتعرضون للاعتقالات وتعطيل صحفهم وسحب اجازاتها. ونتيجة لذلك عاش العراق في خمسينيات من القرن الماضي من حالة عدم الاستقرار في الحياة السياسية الداخلية والخارجية. وكان نوري السعيد الذي شكل 14 وزارة كان رئيسها وبالتعاون مع ولي العهد عبد الاله هو محور هذه السياسة التي اضرت بالنظام الملكي في العراق وخصوصا بعد اهانت الوصي لقادتهم في اجتماع البلاط في اواخر عام 1952 وذلك لقيام انتفاضة الطلبة ضد الحكومة ومن خلال هذه الانتفاضة تعالت في اول مره من تاريخ العراق تطالب بسقوط النظام الملكي والمطالبة بالجمهورية، واستجدت فكرة بإقامة جبهة وطنية من الاحزاب والتي تخطط للتخلص من عبد الاله ونوري السعيد وهذه الفكرة بدأت اولا من لدن الاحزاب

---

[1]) .د محمد سهيل طقوش العراق الجديد مصدر سابق ص263

[2]) وسيم رفعت عبد المجيد. العراق الأنقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق. 1921-2003 الناشر دار الجواهري بغداد- شارع المتنبي.ص63-68

[3]) بان علي كاظم، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي فى العراق بعد عام 2003، الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، جامعة بغداد، عام 2013، ص 134.

[4]) حامد الحمداني. نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى، بدون سنة طبع رقم الكتاب ISBN 91-361-5714. ص280

المعارضة العلنية هم حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي عندما قدما طلبا في نيسان 1956 الى وزارة الداخلية بتوحيدهما الى حزب واحد باسم المؤتمر الوطني فرفض الطلب في شباط 1957([1]).

وفضلا عن الاحزاب المدنية كان هناك تنظيم سري داخل الجيش العراقي وهذا التنظيم نشأ عندما عاد الجيش من فلسطين سنة 1948 والذي اطلق عليه باسم تنظيم الضباط الاحرار وكان هدف هذا التنظيم من قبل الضباط الاحرار هو ليس بإطاحة قلب حكومة نوري السعيد بل كان الاطاحة بالنظام الملكي كله. فعقد اجتماع في بيت الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع والذي تقرر فيه بتشكيل اللجنة العليا والتي تأخذ عل عاتقها التهيئة للثورة وتم القسم على القران بإخلاصهم وعلى سرية التنظيم واهدافه وهم كل من العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد محسن حسين الحبيب والعقيد المهندس رجب عبد المجيد والمقدم الركن عبد الوهاب الامين والمقدم رفعت الحاج سري وهذا التنظيم كان في بغداد([2]).

الا ان هناك كان تنظيم او تنظيمات اخرى في الجيش وليس فقط مختصرا على بغداد منها التنظيم السري في جلا ولاء في اللواء التاسع عشر امره الزعيم عبد الكريم قاسم والذي كان يرأسه بنفسه باسم تنظيم المصور وكان يشمل في عضويته العقيد الركن عبد السلام محمد عارف والعقيد طاهر يحيى والعميد احمد صالح العبدي وان من الامور الجوهرية الاخرى التي شغلت الضباط الاحرار في اجتماعاتهم وهو مصير الكبار الثلاث عند قيام الثورة الملك ف صل الثاني وولي العهد الامير عبد الاله ونوري السعيد رئيس الحكومة وفي هذا الاجتماع قسما من الضباط ارتأوا الى ترك المسائلة الى يوم قيام الثورة والظروف التي ستحيط بها ام القسم الاخر كان وأكد على ضرورة محاكمة عسكرية لنوري السعيد وعبد الاله ومن ثم يتم اعدامهما ومن ثم يسفر الملك فيصل الثاني الى خارج العراق بعد اجباره عن التنازل من العرش والقسم الثالث من الضباط يرى تصفية الكبار الثلاث لكي لا تكون هناك حجة من قبل دول حلف بغداد للتدخل العسكري ومنثم قمع الثورة كما حدث في انقلاب 1941 حين اعيد عبد الاله ونوري السعيد الى الحكم بقوة الغزو البريطاني الثاني للعراق وتم اعدام العقداء الاربعة ويونس السبعاوي. وتم تحديد اسلوب العمل والتنظيم والتخطيط للثورة بالتنسيق مع جبهة الاتحاد الوطني([3]).

ونشير بأنه في الحقيقة كان هناك علم بالحرك ضد النظام الملكي بعد رصد هذه التحركات للجيش والضباط الاحرار من قبل الاستخبارات والاجهزة الامنية وقد عزز هذه المعلومات ايضا ملك الاردن الملك حسين وتقديمها الى رئيس اركان الجيش العراقي ليقوم بدوره بنقلها الى عبد الاله ونوري السعيد، استهانا بهذه المعلومات الاستخباراتية التي رفعت اليهما في وقت جرت سبع محاولات انقلابية لم تنفذ منذ عام 1956 الى نهاية شهر حزيران 1957 قبل المحولة الثامنة التي نفذت في 14 تموز 1958 واعلنت الجمهورية العراقية([4]).

الخاتمة

ان نتاج ما وضعته الحرب العالمية الاولى من احتلال العراق وطرد العثمانيين منها وانتداب الاحتلال البريطاني للعراق قد قوبل بمواجهة البريطانيين من قبل ابناء المدن العراقية لأسقاط الانتداب البريطاني عليهم ، ومنها تأسست فكرة تأسيس الدولة العراقية الحديثة المؤقتة سنة 1920 برئاسة عبد الرحمن النقيب قبل تنصيب الامير فيصل ملكا على العراق. وكما نسلط الضوء على ما تقدم ويمكن القول ان (فكرة التداول السلمي للسلطة) هو أهم العناصر والركائز الديمقراطية المبنية على الارادة الشعبية ولعموم المجتمعات. ويعتبر الدستور هو الاعلى بتنظيم السلطة في البلدان كأن تكون هذه السلطة نظام ملكي او نظام جمهوري او نظام شبه رئاس وكون مصدر هذه السلطات مستمدة قوتها من الشعب الذي يركز القوة للدولة من خلال

---

[1]) د. جعفر عباس حميدي ود. إبراهيم خليل احمد مصدر سابقص177-181

[2]) وسيم رفعت عبد المجيد مصدر سابق ص78-80

[3]) وسيم رفعت عبد المجيد نفس المصدرص81-85

[4]) عضيد داوشه. ترجمة سامر طالب. العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال. مركز الرافدين للحوار، الطبعة الاولى، بيروت / لبنان 2019 ص178

اختيارهم لممثليهم على وجه ديمقراطي حديث. تحقق مصالح المجتمع بكل قواه المؤثرة على الشارع السياسي وهذا يتضح من فكرة التداول السلمي للسلطة يكاد يلخص سمات النظام الديمقراطي حيث يجب حدوثه وجود تعدد وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات حرة ونزيهة قادرة على التأثير في محاسبة القائمين على السلطة، ان اي مجتمع يستطيع الاخذ بالأسس التي تتلأم في مرحلة التطور التي يعيشها ومنها (فكرة التداول السلمي للسلطة) والذي شهده العراق منذ نشأ كدولة حديثة لعام 1921 وأخذ بالقانون الاساسي العراقي لعام 1925 بالنظام الملكي النيابي الذي نظمه القانون بموافقة الشعب واعتماده دستور دائم للبلد بعد التطورات والاحداث الي قام بها العراقيين من احداث الثورات ومنها ثورة العشرين الخالدة بغض النظر عن فشلها لكن كانت الحد الفاصل الذي ارضخت المحتل البريطاني وانتدابه عليهم مما جعل البريطانيين بتغير بعض من سياستهم اتجاه الشعب العراقي رغم الاضطهاد والعنف والتعسف ضدهم وصولا الى تنصيب ملكا على العراق فيصل الاول في فكرة اسناد السلطة بجمعة بين (الوراثة و التعين والانتخاب) وقد اعتمدت الوراثة وسيلة لإسناد رئاسة الدولة (العرش) للملك وهذا ما سرت عليه في الانظمة الملكية باستثناء تنصيب الامير فيصل بن الحسين فان الملك يتولى المنصب بالوراثة من بعده من ابنائه الى ما الت اليه من الاحداث والمجريات الاليمة بانتهاء الحكم الملكي البرلماني بأخر ملوكها فيصل الثاني. بقيام ثورة 14 تموز 1958.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1- د. احمد ابراهيم خليل ود. حميدي جعفر عباس. تاريخ العراق المعاصر، جامعة الموصل كلية التربية سنة الطبع لا توجد.

2- د.المفرجي أحسان حميد د. نعمه كطران زغير. د.الجدة رعد ناجي. النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق. الناشر شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة. توزيع المكتبة القانونية بغداد.المؤلفون-بغداد-أيلول-1989.

3- أ.د الربيعي أسماعيل نوري. ثورة العشرين العراقية التاريخ وسياقات التلقي، الناشر بيت الحكمة / بغداد / العراق / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (2112) لسنة 202 .

4 – الدكتور بان علي كاظم، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي فى العراق بعد عام 2003، الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، جامعة بغداد، عام 2013.

4- الدكتور حمادي جعفر عباس . تاريخ العراق المعاصر، 1914-1968 . دار مكتبة عدنان . الطبعة الاولى 2015.

5- الحمداني حامد. نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى، بدون سنة طبع، رقم الكتاب 5714-ISBN 91-361.

6- الدكتور خيري عبد الرزاق، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلي دولة القانون تحكمه، بدون تاريخ نشر.

7- الدكتورصالح زكي. مقدمة في دراسة العراق المعاصر.أستاذ التأريخ الحديث في دار المعلمين العالية - مطبعة الرابطة بغداد 1953

8- د. العرسان زبار عبد الهادي. ثلاث ملوك حكموا العراق دراسة تاريخية- سياسية- اجتماعية- ط1 2022.

8- الصباغ مذكرات الشهيد العقيد صلاح الدين. فرسان العروبة ، اسرار الحرب العراقية الانكليزية . الطبعة الاولى سنة 1994 تانيت للنشر الرباط المغرب،

9- أ.د. طقوش محمد سهيل. تاريخ العراق الحديث والمعاصر. دار النفائس ط1 2015ص.181 .

10- الحسني السيد عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى ،الناشر مؤسسة المحبين ، مطبعة سرور العدد (2000) ط1.

11- الحسني السيد عبد الرزاق. تأريخ الوزارات العراقية. للطباعة والنشر في بيروت الجزء الاول.

12- الحسني السيد عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3 الرافدين للطباعة والنشر ط7

13- عبد الجبار فالح ، في الأحوال والأهوال، المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، الفرات للنشر والتوزيع بيروت 2008.

14- تأليف داوشه عضيد. ترجمة سامر طالب. العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال. مركز الرافدين للحوار، الطبعة الاولى، بيروت / لبنان

15- د.فيبي مار تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي . ترجمة مصطفى نعمان احمد، بغداد ط1 2006 .

16- أ.د. ألادهمي محمد مظفر. تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920-1932 . بغداد مكتبة الذاكرة 2009.

17- الدكتور نظمي وميض جمال عمر. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق.، مركز دراسات الوحدة العربية. بناية سادات تاور شارع ليون ط2 1984.

18- المؤلف. عبدالمجيد وسيم رفعت. العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق. 1921-2003 الناشر دار الجواهري بغداد- شارع المتنبي .

ثانيا: الرسائل و الإطروحات العلمية:-

1- ضفارعامر عبد الرزاق. التطورات السياسية في العراق.(1914-1933) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر لسنة 2016.

2- ابتسام طالبي. نوري السعيد ودوره السياسي في العراق ، رسالة مقدمة الى جامعة محمد بوضياف – المسيلة الجمهورية الجزائرية، لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ لسنة 2018 .

ثالثا: المواد القانونية:-

1- المادة (19) من القانون الاساسي العراقي لسنة 1925.

2- المادة (20) من القانون الاساسي العراقي لسنة 1925.